الأجوبة

في المتشابه والتأويل

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله ورضي عنه

الناشر

مكتبة أنصار السنة المحمدية

لصاحبها

محمود غانم غنيم

١٠ السمالوطية عابدين مصر

مطبعة دار التأليف ٨ شارع يعقوب بمصر

obeikandl.com

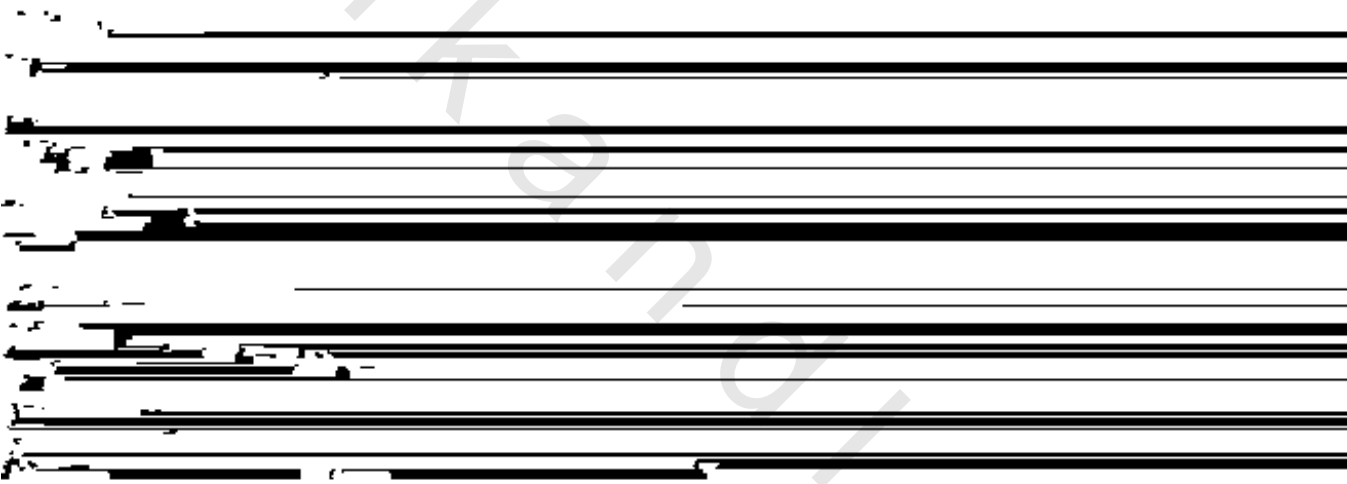

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام علم الأعلام ، أبو العباس
أحمد بن تيمية الحراني الدمشقي

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

«فصل» قوله تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ، ألقى الشيطان في أمنيته. إلى قوله : ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وإن الظالمين لفي شقاق بعيد. وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم، وإن الله لهادي الذين آمنوا إلى صراط مستقيم)

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام: قاسية وذات مرض ومؤمنة مخبتة ، وذلك لأنها إما أن تكون يابسة جامدة لا تلين للحق اعترافا وإذعانا ، أو لا تكون يابسة جامدة

فالأول هو القاسي وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر لا ينطبع ولا يكتب فيه الايمان ولا يرتسم فيه العلم ، لأن ذلك يستدعي محلا لينا قابلا .

والثاني لا يخلو إما أن يكون الحق ثابتا فيه لا يزول عنه لقوته مع لينه ، أو يكون لينه مع ضعف وانحلال .

فالثانى هو الذى فيه مرض ، والأول هو القوى اللين .
وذلك أن القلب بمنزلة أعضاء الجسد كاليد مثلا ، فإما أن تكون جامدة يابسة لا تلتوى ولا تبطش ، أو تبطش بعنف ، فذلك مثل القلب القاسى ، أو تكون ضعيفة مريضة عاجزة لضعفها ومرضها ، فذلك الذى فيه مرض. أو تكون باطشة بقوة ولين فهو مثل القلب العليم الرحيم فبالرحمة خرج عن القسوة ، وبالعلم خرج عن المرض ، فان المرض من الشكوك والشبهات ، ولهذا وصف من عدى هؤلاء بالعلم والايمان والاخبات . وفى قوله (وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم) دليل على أن العلم يدل على الايمان ، ليس أن أهل العلم ارتفعوا عن درجة الايمان كما يتوهمه طائفة من المتكلمة ، بل معهم العلم والايمان كما قال تعالى (لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) وقال تعالى (وقال الذين أوتوا العلم والايمان)

وعلى هذا فقوله (والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) نظير هذه الآية ، فانه أخبر هنا أن

الذين أوتوا العلم يعلمون أنه الحق من ربهم، وأخبر هناك أنهم يقولون فى المتشابه (آمنا به كل من عند ربنا) وكلا الموضعين موضع شبهة لغيرهم وأن الكلام هناك فى المتشابه وهنا فيما يلقى الشيطان مما ينسخه الله ثم يحكم الله آياته، وجعل المحكم هنا ضد الذى نسخه الله مما ألقى الشيطان، ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين : المحكم هو الناسخ، والمتشابه المنسوخ . أرادوا والله أعلم قوله (ينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته) والنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه الله، وقد أشرت إلى وجه ذلك فيما بعد وهو أن الله جعل المحكم مقابل المتشابه تارة ومقابل المنسوخ أخرى، والمنسوخ يدخل فيه فى اصطلاح السلف كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح، كتخصيص العام وتقييد المطلق، فان هذا متشابه لأنه يحتمل معنيين، ويدخل فيه المجمل فانه متشابه وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذى ليس بمراد وكذلك مارفع حكمه، فان فى ذلك جميعه نسخا لما يلقيه الشيطان فى معانى القرآن ولهذا كانوا يقولون : هل عرفت الناسخ

من المنسوخ ؟ فاذا عرفت الناسخ عرفت المحكم .

وعلى هذا فيصح أن يقال : المحكم والمنسوخ ، كما يقال المحكم والمتشابه . وقوله بعد ذلك (ثم يحكم الله آياته) جعل جميع الآيات محكمة ، محكمها ومتشابهها ، كما قال (الر . كتاب أحكمت آياته ثم فصلت) وقال (تلك آيات الكتاب الحكيم) على أحد القولين . وهنالك جعل الآيات قسمين : محكما ومتشابها ، كما قال (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) وهذه المتشابهات مما أنزله الرحمن لا مما ألقاه الشيطان ونسخه الله . فصار المحكم فى القرآن تارة يقابل بالمتشابه ، والجميع من آيات الله ، وتارة يقابل بما نسخه الله مما ألقاه الشيطان

ومن الناس من يجعله مقابلا لما نسخه الله مطلقا ، حتى يقول هذه الآية محكمة ليست منسوخة ، ويجعل المنسوخ ليس محكما وإن كان الله أنزله أولا اتباعا لظاهر من قوله فينسخ الله ويحكم الله آياته . فهذه ثلاث معان تقابل المحكم ينبغى التفطن لها .

وجماع ذلك أن الإحكام تارة يكون فى التنزيل ،

فيكون فى مقابلته ما يلقيه الشيطان ، فالمحكم المنزل من عند الله أحكمه الله أى فصله من الاشتباه بغيره وفصل منه ماليس منه ، فان الإحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذى به يتحقق الشىء ويحصل إتقانه، ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل فى الحد بالمنع جزء معناه لا جميع معناه .

وتارة يكون فى إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ الذى هو رفع ما شرع وهو اصطلاحى ، أو يقال وهو أشبه بقول السلف كانوا يسمون كل رفع نسخا ، سواء كان رفع حكم أو رفع دلالة ظاهرة . وإلقاء الشيطان فى أمنيته قد يكون فى نفس لفظ المبلِّغ، وقد يكون فى مسمع المبلَّغ، وقد يكون فى فهمه ، كما قال (أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها) الآية . ومعلوم أن من سمع سمع النص الذى قد رفع حكمه أو دلالة له، فانه يلقى الشيطان فى تلك التلاوة اتباع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذى به رفع الحكم وبان المراد . وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال: المتشابه المنسوخ بهذا الاعتبار والله أعلم .

وتارة يكون الإحكام فى التأويل والمعنى وهو تمييز

الحقيقة المقصودة من غيرها حتى لا تشتبه بغيرها . وفى مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التى تشبه هذا وتشبه هذا فتكون محتملة للمعنيين ولم يقل فى المتشابه لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله ، وإنما قال (وما يعلم تأويله إلا الله) وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين فى هذا الموضع . فان الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو . والوقف هنا على ما دل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين وجماهير الأمة ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره بل قال (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات ، وما لا يعقل له معنى لا يتدبر : وقال (أفلا يتدبرون القرآن) ولم يستثن شيئا منه نهى عن تدبره . والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه الله ، بل أمر بذلك ومدح عليه .

يبين ذلك أن التأويل قد روى أن من اليهود الذين كانوا بالمدينة على عهد النبى ﷺ كحيي بن أخطب وغيره

من طلب من حروف الهجاء التي فى أوائل السور تأويل بقاء هذه الأمة، كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة للصابئة المنجمين ، وزعموا أنه ستمائة وثلاثة وتسعون عاما ، لأن ذلك هو عدد ما للحروف فى حساب الجمل بعد إسقاط المكرر ، وهذا من نوع تأويل الحوادث التى أخبر بها القرآن فى اليوم الآخر .

وروى أن من النصارى الذين وفدوا على النبي ﷺ فى وفد نجران من تأويل إنا ونحن على أن الآلهة ثلاثة لأن هذا ضمير جمع . وهذا تأويل فى الايمان بالله، فأولئك تأولوا فى اليوم الآخر وهؤلاء تأولوا فى الله . ومعلوم أن إنا ونحن من المتشابه فانه يراد بها الواحد الذى معه غيره من جنسه ، ويراد بها الواحد الذى معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه ، ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذى يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه التى كل اسم منها يقوم مقام مسمى ، فصار هذا متشابها لأن اللفظ واحد والمعنى متنوع . والأسماء المشتركة فى اللفظ هى من المتشابه وبعض المتواطئ أيضاً من المتشابه ، ويسميها أهل

التفسير الوجوه والنظائر، وصنفوا كتب الوجوه والنظائر فالوجوه فى الأسماء المشتركة ، والنظائر فى الأسماء المتواطئة . وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين فى ذلك أن الوجوه والنظائر جميعاً فى الأسماء المشتركة، فهى نظائر باعتبار اللفظ ووجوه باعتبار المعنى ، وليس الأمر على ماقاله، بل كلامهم صريح فيماقلناه لمن تأمله .

والذين فى قلوبهم زيغ يدّعون المحكم الذى لااشتباه فيه مثل (وإلهكم إله واحد . إننى أنا الله لاإله إلا أنا فاعبدنى .مااتخذ اللهمن ولد وما كان معهمن إله.ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك . لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد) ويتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة ليفتنوا به الناس إذا وضعوه على غير مواضعه ، وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التى أخبر عنها . وذلك أن الكلام نوعان : إنشاء فيه الأمر ،وإخبار ،فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به، كما قال من قال من السلف إن السنة هى تأويل الأمر. قالت عائشة رضى الله عنها : كان رسول الله ﷺ يقول فى ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفرلى

يتأول القرآن ، تعنى قوله (فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا) .

وأما الإخبار فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع ، ليس تأويله فهم معناه. وقد جاء اسم التأويل فى القرآن فى غير موضع وهذا معناه . قال الله تعالى (ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون . هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق) فقد أخبر أنه فصل الكتاب ، وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لا يشتبه. ثم قال (هل ينظرون) أى ينتظرون (إلا تأويله يوم يأتى تأويله) إلى آخر الآية. وإنما ذلك مجىء ما أخبر به القرآن بوقوعه من القيامة وأشراطها ، كالدابة ويأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها ومجىء ربك والملك صفاً صفا ، وما فى الآخرة من الصحف والموازين ، والجنة والنار وأنواع النعيم والعذاب وغير ذلك ، فحينئذ يقولون (قد جاءت رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ؟ أو أو نرد فنعمل غير الذى كنا نعمل ؟) .

وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته وقدره وصفته إلا الله ، فان الله يقول (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين) ويقول « أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » وقال ابن عباس : ليس فى الدنيا مما فى الجنة إلا الأسماء ،فان الله قد أخبر أن فى الجنة خمراً ولبناً وماء وحريراً وذهبا وفضة وغير ذلك ، ونحن نعلم قطعاً أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما فى قوله(وأتوا به متشابها) على أحد القولين أن يشبه مافى الدنيا وليس مثله ،فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه. فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما ، ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها فى الدنيا ولا سبيل إلى إدراكنا لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه . وتلك الحقائق على ما هى عليه هى تأويل ما أخبر الله به . وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصابئين من المتفلسفة وغيرهم فانهم ينكرون

أن يكون فى الجنة أكل وشرب ولباس ونكاح ويمنعون وجود ما أخبر به القرآن . ومن دخل فى الاسلام ونافق المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضروبة لتفهيم النعيم الروحانى إن كان من المتفلسفة الصابئة المنكرة لحشر الأجساد . وإن كان من منافقة الملتين المقرين بحشر الأجساد تأول ذلك على تفهيم النعيم الذى فى الجنة من الروحانى والسماع الطيب والروائح العطرة. كل ضال يحرف الكلم عن مواضعه إلى ما اعتقد ثبوته ، وكان فى هذا أيضا متبعاً للمتشابه، إذ الأسماء تشبه الأسماء ، والمسميات تشبه المسميات ولكن تخالفها أكثر مما تشابهها . فهؤلاء يتبعون هذا المتشابه ابتغاء الفتنة بما يوردونه من الشبهات على امتناع أن يكون فى الجنة هذه الحقائق ، وابتغاء تأويله ليردوه إلى المعهود الذى يعلمونه فى الدنيا . قال الله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) فان تلك الحقائق قال الله فيها (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين) لا ملك مقرب ولا نبى مرسل .

وقوله (وما يعلم تأويله) إما أن يكون الضمير عائداً على الكتاب أو على المتشابه، فان كان عائداً على الكتاب كقوله منه ومنه فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فهذا يصح، فان جميع آيات الكتاب المحكمة والمتشابهة التي فيها إخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به لايعلم حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله. وقد يستدل لهذا أن الله جعل التأويل للكتاب كله مع إخباره أنه مفصل بقوله (ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون. هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله) فجعل التأويل الجائي للكتاب المفصل.

وقد بينا أن ذلك التأويل لايعلمه وقتاً وقدراً ونوعاً وحقيقة إلا الله، وإنما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا لعدم نظيره عندنا وكذلك قوله (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله).

وإذا كان التأويل للكتاب كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة وصار هذا بمنزلة قوله (يسألونك عن

الساعة أيان مرساها .قل إنما علمها عند ربى لا يجليها لوقتها إلا هو، ثقلت فى السموات والأرض)إلى قوله(إنما علمها عند الله) وكذلك قوله (يسألك الناس عن الساعة،قل إنما علمها عند الله وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً) فأخبر أنه ليس علمها إلا عند الله، وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها ، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به . فعلم تأويله كعلم الساعة ،والساعة من تأويله.وهذا واضح بين .ولا ينافى كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفاتها وأحوالها ما علمناه،وأن نفسر النصوص المبينة لأحوالها فهذا هذا .

وإن كان الضمير عائداً إلى ماتشابه، كما يقوله كثير من الناس فلأن المخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الأمر والنهى ، ولهذا فى الآثار العمل بمحكمه والايمان بمتشابهه ، لأن المقصود فى الخبر الايمان،وذلك لأن المخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ماذكرناه بخلاف الأمر والنهى فانه متميز غير مشتبه بغيره ، فانه

أمور نفعلها قد علمناها بالوقوع ، وأمور نتركها لا بد أن نتصورها .

ومما جاء من لفظ التأويل فى القرآن قوله تعالى (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) والكناية عائدة على القرآن أو على ما لم يحيطوا بعلمه وهو يعود إلى القرآن . قال تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذى بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين . أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين . بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ، كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين. ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك أعلم بالمفسدين) فأخبر سبحانه أن هذا القرآن ما كان ليفترى من دون الله. وهذه الصيغة تدل على امتناع المنفى كقوله (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم) لأن الخلق عاجزون عن الاتيان بمثله كما تحداهم وطالبهم لما قال (أم يقولون افتراه ؟ قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من

دون الله إن كنتم صادقين) فهذا تعجيز لجميع المخلوقين .
قال تعالى (ولكن تصديق الذى بين يديه) أى مصدق الذى بين يديه (وتفصيل الكتاب) أى مفصل الكتاب فأخبر أنه مصدق الذى بين يديه ومفصل الكتاب ، والكتاب اسم جنس ، وتحدى القائلين افتراه ودل على أنهم هم المفترون . قال (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) ففرق بين الاحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله . فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والايمان بعلمه ولما يأتهم تأويله ، وأن الاحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله ، فان الاحاطة بعلمه معرفة معانى الكلام على التمام ، وإتيان التأويل نفس وقوع المخبر به ، وفرق بين معرفة الخبر وبين المخبر به ، فمعرفة الخبر هى معرفة تفسير القرآن ، ومعرفة المخبر به هى معرفة تأويله . وهذا هو الذى بيناه فيما تقدم أن الله إنما أنزل القرآن ليعلم ويفهم ويفقه ويتدبر ويتفكر فيه محكمه ومتشابهه وإن لم يعلم تأويله .

ويبين ذلك أن الله يقول عن الكفار (وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة

حجابا مستورا . وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفى آذانهم وقرا ، وإذا ذكرت ربك فى القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا) فقد أخبر ذما للمشركين أنه إذا قرىء عليهم القرآن حجب بين أبصارهم وبين الرسول بحجاب مستور ، وجعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفى آذانهم وقرا . فلو كان أهل العلم و الايمان على قلوبهم أكنة أن يفقهوا بعضه لشاركوهم فى ذلك . وقوله (أن يفقهوه) يعود إلى القرآن كله . فعلم أن الله يحب أن يفقه . ولهذا قال الحسن البصرى : ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فيما ذا أنزلت وماذا عنى بها ، وما استثنى من ذلك لا متشابها ولا غيره .

وقال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره مرات أقف عند كل آية وأسأله عنها . فهذا ابن عباس حبر الأمة وهو أحد من كان يقول : لا يعلم تأويله إلا الله ، يجيب مجاهدا عن كل آية فى القرآن

وهذا هو الذى حمل مجاهدا ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقف عند قوله (والراسخون فى العلم)

فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل . لأن مجاهدا تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله وبيان معانيه فظن أن هذا هو التأويل المنفى عن غير الله .

وأصل ذلك أن لفظ التأويل ، وبه أشير إلى بين ما عناه الله فى القرآن وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف ، وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين ، فبسبب الاشتراك فى لفظ التأويل اعتقد كل من فهم منه معنى بانه أن ذلك هو المذكور فى القرآن . ومجاهد إمام التفسير . قال الثورى : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به . وأما التأويل فشأن آخر . ويبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله ولا قال هذه من المتشابه الذى لا يعلم معناه ، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين : إن فى القرآن آيات لا تعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والايمان جميعهم ، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس ، وهذا لا ريب فيه .

وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب

الكلام فى آيات الصفات وآيات القدر وغير ذلك. فلنتبعوها هل يجوز أن يشتمل القرآن على مالا يعلم معناه وما تعبدنا بتلاوة حروفه بلا فهم ؟ فجوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية ، وبأن الله يمتحن عباده بما شاء ، ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة التى هى تحريف الكلام عن مواضعه . والغالب على كلا الطائفتين الخطأ ، أولئك يقصرون فى فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب ألا أمانى) وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين يحرفون الكلام عن مواضعه.

ومن المتأخرين من وضع المسألة بلقب شنيع فقال: لا يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعنى به شيئا خلافا للحشوية . وهذا لم يقله مسلم إن الله يتكلم بما لا معنى له . وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه ؟ وبين نفى المعنى عند المتكلم ونفى الفهم عند المخاطب بون عظيم .

ثم احتج بما يجرى على أصله فقال : هذا عبث ، والعبث على الله محال . وعنده أن الله لا يقبح منه شىء أصلا بل يجوز أن يفعل كل شىء ، وليس له أن يقول

العبث صفة نقص ، فهو منتف عنه ، لأن النزاع فى الحروف وهى عنده مخلوقة من جملة الأفعال ويجوز أن يشتمل الفعل عنده على كل صفة ، فلا نقل صحيح ولا عقل صريح .

ومثار الفتنة بين الطائفتين وعثار عقولهم : أن مدعى التأويل أخطأوا فى زعمهم أن العلماء يعلمون التأويل ، وفى دعواهم أن التأويل هو تأويلهم الذى هو تحريف الكلم عن مواضعه . فان الأولين لعلمهم بالقرآن والسنن وصحة عقولهم ، وعلمهم بكلام السلف وكلام العرب علموا يقيناً أن التأويل الذى يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن فانهم حرفوا الكلم عن مواضعه ، وصاروا مراتب ما بين قرامطة وباطنية يتأولون للأخبار والأوامر ، وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم الآخر ، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء ، وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ماجاء فى اليوم الآخر وفى آيات القدر ويتأولون آيات الصفات ، وقد وافقهم بعض متأخرى الأشعرية على ماجاء فى بعض الصفات ، وبعضهم

فى بعض ما جاء فى اليوم الآخر وآخرون من أصناف الأمة، وإن كان تغلب عليهم السنة ، فقد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلم عن مواضعه .

والذين ادعوا العلم بالتأويل مثل طائفة من السلف وأهل السنة وأكثر أهل الكلام والبدع ، رأوا أيضاً أن النصوص دلت على معرفة معانى القرآن ، ورأوا عجزاً وعيباً وقبيحاً أن يخاطب الله عباده بكلام يقرأونه ويتلونه وهم لا يفهمونه ، وهم مصيبون فيما استدلوا به من سمع وعقل ، لكن أخطأوا فى معنى التأويل الذى نفاه الله وفى التأويل الذى أثبتوه وتسلق بذلك مبتدعتهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه ، وصار الأولون أقرب إلى السكوت والسلامة بنوع من الجهل وصار الآخرون أكثر كلاما وجدالا ولكن بفرية على الله ، وقول عليه مالا يعلمونه ، وإلحاد فى أسمائه وآياته . فهذا هذا . ومنشأ الشبهة الاشتراك فى لفظ التأويل .

فان التأويل فى عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثة والمتصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ

عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به ، وهذا هو التأويل الذى يتكلمون عليه فى أصول الفقه ومسائل الخلاف . فاذا قال أحد منهم هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا ، قال الآخر : هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج إلى دليل . والمتأول عليه وظيفتان : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذى ادعاه ، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر . وهذا هو التأويل الذى يتنازعون فيه فى مسائل الصفات إذا حنف بعضهم فى إبطال التأويل أو ذم التأويل ، أو قال بعضهم آيات الصفات لا تؤول ، وقال الآخر بل يجب تأويلها ، وقال الثالث بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون غيرهم ، إلى غير ذلك من المقالات والتنازع .

وأما التأويل فى لفظ السلف فله معنيان : أحدهما تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مترادفا ، وهذا والله أعلم هو الذى عناه مجاهد أن العلماء يعلمون

تأويله ومحمد بن جرير الطبرى يقول فى تفسيره : القول فى تأويل قوله كذا وكذا ، واختلف أهل التأويل فى هذه الآية ونحو ذلك، ومراده التفسير .

والمعنى الثانى فى لفظ السلف ، وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقا : هو نفس المراد بالكلام ، فان الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب ، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشىء المخبر به . وبين هذا المعنى والذى قبله بون ، فان الذى قبله يكون التأويل فيه من باب العلم والكلام ، كالتفسير والشرح والايضاح ، ويكون وجود التأويل فى القلب واللسان له الوجود الذهنى واللفظى والرسمى . وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة فى الخارج ، سواء كانت ماضية أو مستقبلة . فاذا قيل : طلعت الشمس ، فتأويل هذا نفس طلوعها . وهذا الوضع والعرف الثالث هو لغة القرآن التى نزل بها . وقد قدمنا التبيين فى ذلك .

ومن ذلك قول يعقوب عليه السلام ليوسف (وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث

ويتم نعمته عليك) وقوله (ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إنى أرانى أعصر خمرا ، وقال الآخر إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزاً تأكل الطير منه نبئنا بتأويله إنا نراك من المحسنين . قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله قبل أن يأتيكما) وقول الملأ (أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين . وقال الذى نجا منهما وادكر بعد أمة : أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون) وقول يوسف لما دخل عليه أهله مصر وآوى إليه أبويه (وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين . ورفع أبويه على العرش وخروا له سجدا وقال يا أبت هذا تأويل رؤياى من قبل قد جعلها ربى حقاً)

فتأويل الأحاديث التى هى رؤيا المنام هى نفس مدلولها التى تؤول اليه كما قال يوسف (هذا تأويل رؤياى من قبل) والعالم بتأويلها : الذى يخبر به . كما قال يوسف (لا يأتيكما طعام ترزقانه) أى فى المنام (إلا نبأتكما بتأويله قبل أن يأتيكما) أى قبل أن يأتيكما التأويل .

وقال الله تعالى (فان تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير

وأحسن تأويلا) قالوا : أحسن عاقبة ومصيرا . فالتأويل هنا تأويل فعلهم الذى هو الرد إلى الكتاب والسنة . والتأويل فى سورة يوسف تأويل أحاديث الرؤيا . والتأويل فى الأعراف ويونس تأويل القرآن ، وكذلك فى سورة آل عمران .

وقال تعالى فى قصة موسى والعالم (قال هذا فراق بينى وبينك سأنبئك بتأويل مالم تستطع عليه صبرا) إلى قوله (وما فعلته عن أمرى ، ذلك تأويل مالم تسطع عليه صبرا) فالتأويل هنا تأويل الأفعال التى فعلها العالم من خرق السفينة بغير إذن صاحبها ، ومن قتل الغلام ، ومن إقامة الجدار ، فهو تأويل عمل لا تأويل قول . وإنما كان كذلك لأن التأويل مصدر أوله يؤوِّله تأويلا ، مثل حول تحويلا ، وعول تعويلا . وأول يؤوِّل تعدية آل يؤول أولا مثل حال يحول حولا . وقولهم : آل يؤول ، أى عاد إلى كذا ورجع إليه ، ومنه المآل وهو مايؤول إليه الشىء ويشاركه فى الاشتقاق الأكبر الموئل ، فإنه وال وهذا من أول . والموئل المرجع قال تعالى (لن يجدوا من دونه موئلا)

ومما يوافقه فى اشتقاقه الأصغر الآل فإن آل الشخص من يؤول إليه ،ولهذا لايستعمل إلا فى عظيم، بحيث يكون المضاف إليه يصلح أن يؤول إليه الآل ، كآل إبراهيم وآل لوط وآل فرعون ، بخلاف الأهل والأول أفعل لأنهم قالوا فى تأنيثه أُولى ، كما قالوا جمادى الأولى . وفى القصص (وله الحمد فى الأولى والآخرة) ومن الناس من يقول فَوْعل ، ويقول أولة إلا أن هذا يحتاج إلى شاهد من كلام العرب ، بل عدم صرفه يدل على أنه أفعل لا فوعل ، فان فوْعل مثل كوثر وجوهر مصروف ، سمى المتقدم أول والله أعلم لأن مابعده يؤول اليه ويبنى عليه ، فهو أس لما بعده وقاعدة له . والصيغة صيغة تفضيل مثل أكبر وكبرى وأصغر وصغرى ، لا من باب أحمر وحمراء. ولهذا يقولون جئته أول من أمس وقال (من أول يوم) (وأنا أول المسلمين) (ولا تكونوا أول كافر به) ومثل هذا أول هؤلاء فهذا الذى فضل عليهم فى الأول ، لأن كل واحد يرجع إلى ماقبله فيعتمد عليه ، وهذا السابق كلهم يؤول إليه ، فإن من تقدم فى فعل

فاستبق به من بعده كان السابق الذى يؤول الكل إليه فالأول له وصف السوود والاتباع .

ولفظ الأول مشعر بالرجوع والعود، والأول مشعر بالابتداء والمبتدأ خلاف العائد لأنه انما كان أولا لما بعده فانه يقال أول المسلمين وأول يوم فما فيه من معنى الرجوع والعود هو للمضاف إليه لا للمضاف .

وإذا قلنا: آل فلان، فالعود إلى المضاف ، لأن ذلك صيغة تفضيل فى كونه مآلا ومرجعا لغيره ، لأن كونه مفضلا دل على أنه مآل ومرجع لا آيل راجع، إذ لا فضل فى كون الشىء راجعا إلى غيره آيلا إليه ، وإنما الفضل فى كونه هو الذى يرجع إليه ويؤال . فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل أشعرت بأنه مفضل فى كونه مآلا ومرجعا والتفضيل المطلق فى ذلك يقتضى أن يكون هو السابق المبتدىء والله أعلم .

فتأويل الكلام ماأوله إليه المتكلم ، أو مايؤول إليه الكلام ، أو ماتأوله المتكلم فإن التفعيل يجرى على غير فعل ، كقوله (وتبتل إليه تبتيلا) فيجوز أن يقال

تأول الكلام إلى هذا المعنى تأويلا ، والمصدر واقع موقع الصفة ، إذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل ، كعدل وصوم وفطر ، وبمعنى المفعول كدرهم ضرب الأمير وهذا خلق الله .

فالتأويل : هو ماأول إليه الكلام أو يؤول إليه ، أو تأول هو إليه . والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول ويؤوّل إلى حقيقته التى هى عين المقصود به كما قال بعض السلف فى قوله (الكل نبأ مستقر) قال حقيقة ، فانه إن كان خبراً فإلى الحقيقة المخبر بها يؤول ويرجع ، وإلا لم تكن له حقيقة ولا مآل ولا مرجع ، بل كان كذبا . وإن كان طلبا فإلى الحقيقة المطلوبة يؤول ويرجع ، وإن لم يكن مقصوده موجودا ولا حاصلا . ومتى كان الخبر وعداً أو وعيداً فإلى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤول ، كما روى عن النبى ﷺ أنه تلا هذه الآية (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا) قال إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد .

﴿ فصل ﴾ وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض

ذلك فى المتشابه الذى لا يعلم تأويله إلا الله . أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذى استأثر الله بعلم تأويله ، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم . فانهم وإن أصابوا فى كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم ، فالكلام على هذا من وجهين :

الأول : من قال إن هذا من المتشابه وأنه لا يفهم معناه ، فيقول أما الدليل على ذلك فانى ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لأحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل فى هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه . وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمى الذى لا يفهم ، ولا قالوا إن الله ينزل كلاما لا يفهم أحد معناه وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة . قالوا فى أحاديث الصفات تمر كما جاءت . ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التى مضمونها تعطيل النصوص على ما دلت عليه . ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة فى أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها ويفهمون منها بعض

مادلت عليه كما يفهمون ذلك فى سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك . وأحمد قد قال فى غير أحاديث الصفات تمر كما جاءت فى أحاديث الوعد مثل قوله « من غشنا فليس منا » وأحاديث الفضائل ، ومقصوده بذلك أن الحديث لايحرف كله عن مواضعه كما يفعله من يحرفه ويسمى تحريفه تأويلا بالعرف المتأخر.

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل وكذلك نص أحمد فى كتاب الرد على الزنادقة والجهمية أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن، وتكلم أحمد على ذلك المتشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية ، وجرى فى ذلك على سنن الأئمة قبله . فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه، وأنه لايسكت عن بيانه وتفسيره. بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه ، أو إلحاد فى أسماء الله وآياته .

ومما يوضح لك ماوقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين الملحدين. والتأويل المردود هو صرف الكلام

عن ظاهره إلى مايخالف ظاهره . فلو قيل إن هذا هو التأويل المذكور فى الآية وأنه لايعلمه إلا الله لكان فى هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلا يخالف دلالتها لكن ذلك لايعلمه إلا الله،وليس هذا مذهب السلف والأئمة وإنما مذهبهم نفى هذه التأويلات وردها لا التوقف عنها وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها ، وتمر كما جاءت دالة على المعانى ، لاتحرف ولا يلحد فيها .

والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لايعلم معناه أن نقول : لاريب أن الله سمى نفسه فى القرآن بأسماء مثل الرحمن والودود والعزيز والجبار والعليم والقدير والرءوف ونحو ذلك،ووصف نفسه بصفات مثل سورة الاخلاص وآية الكرسى وأول الحديد وآخر الحشر وقوله : إن الله بكل شىء عليم ، وعلى كل شىء قدير ، وأنه يحب المتقين ، والمقسطين والمحسنين ، وأنه يرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات . فلما آسفونا انتقمنا منهم . ذلك بأنهم اتبعوا ماأسخط الله . ولكن كره الله انبعاثهم . الرحمن على العرش استوى . ثم استوى على العرش . يعلم

مايلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها،وهو معكم أينما كنتم . وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله وهو الحكيم العليم. إليه يصعد الكلم الطيب ، والعمل الصالح يرفعه . إننى معكما أسمع وأرى. وهو الله فى السموات وفى الأرض . مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدىّ. بل يداه مبسوطتان، ينفق كيف يشاء. ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام . يريدون وجهه . ولتصنع على عينى — إلى أمثال ذلك.

فيقال لمن ادعى فى هذا أنه متشابه لا يعلم معناه : أتقول هذا فى جميع ماسمى الله ووصف به نفسه أم فى البعض ؟ فان قلت : هذا فى الجميع ، كان هذا عناداً ظاهرا وجحدا لمايعلم بالاضطرار من دين الاسلام بل كفر صريح فإنا نفهم من قوله (إن الله بكل شىء عليم) معنى ، ونفهم من قوله (إن الله على كل شىء قدير) معنى ليس هو الأول . ونفهم من قوله (ورحمتى وسعت كل شىء) معنى ، ونفهم من قوله (إن الله عزيز ذو انتقام) معنى .

وصبيان المسلمين بل وكل عاقل يفهم هذا . وقد رأيت بعض من ابتدع وجد من أهل المغرب مع انتسابه إلى الحديث لكن أثرت فيه الفلسفة الفاسدة من يقول إنا نسمى الله الرحمن العليم القدير علماً محضاً من غير أن نفهم منه معنى يدل على شيء قط ، وكذلك فى قوله (ولا يحيطون بشيء من علمه) يطلق هذا اللفظ من غير أن نقول له علم .

وهذا الغلو فى الظاهر من جنس غلو القرامطة فى الباطن ، لكن هذا أيبس وذاك أكفر .

ثم يقال لهذا المعاند: فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود وعلى حق موجود أم لا ؟ فان قال لا ، كان معطلا محضاً ، وما أعلم مسلما يقول هذا . وإن قال نعم ، قيل له فهمت منها دلالتها على نفس الرب ولم تفهم دلالتها على مافيها من المعانى من الرحمة والعلم وكلاهما فى الدلالة سواء؟ فلابد أن يقول نعم، لأن ثبوت الصفات محال فى العقل ، لأنه يلزم منه التركيب أو الحدوث بخلاف الذات . فيخاطب

حينئذ بما يخاطب به الفريق الثانى كما سنذكره ، وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض. فيقال له : ما الفرق بين ما أثبته وبين ما نفيته أو سكت عن إثباته ونفيه ، فان الفرق إما أن يكون من جهة السمع ، لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف الآخر ، أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر ، وكلا الوجهين باطل فى أكثر المواضع ؛ .

أما الأول فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير علىّ عظيم كدلالته على أنه عليم قدير ، ليس بينهما فرق من جهة النص . وكذلك ذكره لرحمته ومحبته وعلوه مثل ذكره لمشيئته وإرادته .

وأما الثانى فيقال لمن أثبت شيئا ونفى آخر : لم نفيت مثلا حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك إلى إرادته؟ فان قال : لأن المعنى المفهوم من الرحمة فى حقنا هى رقة تمتنع على الله ، قيل له : والمعنى المفهوم من الارادة فى حقنا هى ميل يمتنع على الله . فان قال : إرادته ليست من جنس

إرادة خلقه ، قيل له : ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته. وإن قال ، وهو حقيقة قوله: لم أثبت الارادة وغيرها بالسمع وإنما أثبت العلم والقدرة والارادة بالعقل وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين ، لأن الفعل دل على القدرة ، والإحكام دل على العلم ، والتخصيص دل على الارادة . قيل له الجواب من ثلاثة أوجه :

أحدها: أن الإنعام والاحسان وكشف الضر دل أيضاً على الرحمة كدلالة التخصيص على الارادة . والتقريب والادناء وأنواع التخصيص التى لاتكون إلا من المحب تدل على المحبة أو مطلق التخصيص يدل على الارادة . وأما التخصيص بالإنعام فتخصيص خاص ، والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص . وما سلكه فى مسلك الارادة يسلك فى مثل هذا .

الثانى : يقال له : هب أن العقل لايدل على هذا فانه لاينفيه إلا بمثل ماينفى به الارادة والسمع ، دليل مستقل

بنفسه ، بل الطمأنينة إليه في هذه المضايق أعظم ودلالته أتم فلأى شيء نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها إلى الارادة مع أن النصوص تفرق ؟ فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها في إثباته الارادة زيادة على الفعل .

الثالث : يقال له : إذا قال لك الجهمي الارادة لامعنى لها إلا عدم الاكراه أو نفس الفعل والأمر به ، وزعم أن إثبات إرادة تقتضي محذوراً إن قال بقدمها ومحذوراً إن قال بحدوثها .

وهنا اضطربت المعتزلة فانهم لايقولون بارادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم ، ولا يقولون بتجدد صفة له لامتناع حلول الحوادث عنده أكثرهم مع تناقضهم .

فصاروا حزبين : البغداديون وهم أشد غلواً في البدعة في الصفات وفي القدر نفوا حقيقة الارادة . وقال الجاحظ لامعنى لها إلا عدم الاكراه . وقال الكعبي لامعنى لها إلا نفس الفعل اذا تعلقت بفعله ونفس الأمر

اذا تعلقت بطاعة عباده .

والبصريون كأبي علي وأبي هاشم قالوا : تحدث إرادة لافي محل فلا إرادة، فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام صفة بغير محل ، وكلاهما عند العقلاء معلوم الفساد بالبديهة .

كان جوابه أن ماادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بمحال، والنص قددل عليها والعقل أيضاً، فاذا أخذ الخصم ينازع فى دلالة النص أو العقل جعله مسفسطاأو مقرمطاً، وهذا بينه موجود فى الرحمة والمحبة، فان خصومه ينازعونه فى دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعى .

ثم يقال لخصومه : بم أثبتم أنه عليم قدير ؟ فما أثبتوه به من سمع وعقل فبعينه تثبت الارادة ، وما عارضوا به من الشبه عورضوا بمثله فى العليم والقدير . وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت المعانى وأنها تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار ، كان الجواب ما قررناه فى غير هذا الموضع فان ذلك لا يستلزم حدوثا ولا تركيبا مقتضياً حاجة إلى غيره .

ويعارضون أيضاً بما ينفي به أهل التعطيل الذات من الشبه الفاسدة. ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة العقلية والقواطع العقلية واتفاق الأمم وغير ذلك من الدلائل، ثم يطالبون بوجود من جنس ما نعهده أو بوجود يعلمون كيفيته، فلا بد أن يفروا إلى إثبات مالا تشبه حقيقته الحقائق. فالقول في سائر ما سمى ووصف به نفسه كالقول في نفسه سبحانه وتعالى.

ونكتة هذا الكلام أن غالب من نفى وأثبت شيئاً مما دل عليه الكتاب والسنة لا بد أن يثبت الشيء لقيام المقتضى وانتفاء المانع، وينفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المقتضى، أو يتوقف إذا لم يكن له علم مقتض ولا مانع، فيبين له أن المقتضى فيما انفاه قائم كما أنه فيما أثبته قائم، إما من كل وجه أو من وجه يجب به الاثبات. فان كان المقتضى هناك حقاً فكذلك هنا، وإلا فدرء ذلك المقتضى من جنس درء هذا.

وأما المانع فبيين أن المانع الذى تخيله فيما نفاه من جنس المانع الذى تخيله فيما أثبته ، فاذا كان ذلك المانع المتخيل موجودا على التقديرين لم ينج من محذوره باثبات أحدهما ونفى الآخر ، فانه إن كان حقا نفاهما ، وإن كان باطلا لم ينف واحدا منهما ، فعليه أن يسوى بين الأمرين فى الاثبات والنفى ، ولا سبيل إلى النفى . فتعين الاثبات .

فهذه نكتة الالزام لمن أثبت شيئا . وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئا أو يجب عليه إثباته . فهذا يعطيك من حيث الجملة أن اللوازم التى يدعى أنها موجبة النفى خيالات غير صحيحة وإن لم يعرف فسادها على التفصيل ، وأما من حيث التفصيل فبيين فساد المانع وقيام المقتضى كما قرر هذا غير مرة .

فان قال من أثبت هذه الصفات التى هى فينا أعراض ، كالحياة والعلم والقدرة ولم يثبت ما هو فيها أبعاض ، كاليد والقدم هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتجسيم .

قيل له : وتلك أعراض تستلزم التجسيم والتركيب العقلى كما استلزمت هذه عندك التركيب الحسى ، فان أثبت تلك على وجه لا تكون أعراضاً أو تسميتها أعراضاً لا يمنع ثبوتها ، قيل له : وأثبت هذه على وجه لا تكون تركيبا وأبعاضاً ، أو تسميتها تركيباً وأبعاضا لا يمنع ثبوتها .

فان قيل : هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء ، قيل له : وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض، فان قال :العرض مالا يبقى وصفات الرب باقية .

قيل : والبعض ماجاز انفصاله عن الجملة ، وذلك فى حق الله محال،ففارقة الصفات القديمه مستحيله فى حق الله تعالى مطلقاً والمخلوق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاضه .

فإن قال : ذلك تجسيم والتجسيم منتف ، قيل : وهذا تجسيم والتجسيم منتف .

فإن قال : أنا أعقل صفة ليست عرضاً بغير متحيز وإن لم يكن له فى الشاهد نظير، قيل له : فاعقل صفة هى

لنا بمعنى لغير متحيز وإن لم يكن له فى الشاهد نظير ، فإن نفى عقل هذا نفى عقل ذلك وان كان بينهما نوع فرق لكنه فرق غير مؤثر فى موضع النزاع ، ولهذا كانت المعطلة الجهمية تنفى الجميع ، لكن ذلك أيضاً مستلزم لنفى الذات ومن أثبت هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة ، وهذا أيضاً ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل ، وانما الضرورة ألجأتهم الى هذه المضايق .

وأصل ذلك : أنهم أتوا بألفاظ ليست فى الكتاب ولا فى السنة ، وهى ألفاظ مجملة مثل متحيز وحدود وجسم ومركب ونحو ذلك ونفوا مدلولها وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلمة ومدلولا عليها بنوع قياس ، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه فى إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض ، او إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء فوجب طرد الدليل بالحدوث والامكان لكل ما شمله هذا الدليل ، إذ الدليل القطعى لا يقبل الترك لمعارض

راجع ، فرأوا ذلك ينكر عليهم من جهة المحسوس ومن جهة العقل من ناحية أخرى ، فصاروا أحزابا تارة يغلبون القياس الأول ويدفعون ما عارضه وهم المعتزلة ، وتارة يغلبون القياس الثانى ويدفعون الأول كهشام بن الحكم الرافضى ، فانه قد قيل أول ما تكلم فى الجسم نفيا وإثباتا من زمن هشام بن الحكم وأبى الهذيل العلاف ، فان أبا الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلكوا من القياس ، وعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلكوه من القياس ، واعتقد الأولون إحالة ثبوته واعتقد هذا إحالة نفيه ، وتارة يجمعون بين المحسوس والقياس بجمع يظهر فيه الاحالة والتناقض .

فما أعلم احداً من الخارجين عن الكتاب والسنة من جميع فرسان الكلام والفلسفة إلا ولابد أن يتناقض فيحيل ما أوجب نظيره ويوجب ما أحال نظيره ، إذ كلامهم من عند غير الله ، وقد قال الله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً) .

والصواب ما عليه أئمة الهدى وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث ، ويتبع فى ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والايمان والمعانى المفهومة من الكتاب والسنة ، لا ترد بالشبهات فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، ولا يعرض عنها فيكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صما وعميانا ، ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى . فهذا أحد الوجهين وهو منع أن تكون هذه من المتشابه

الوجه الثانى : أنه إذا قيل : هذه من المتشابه ، أو كان فيها ما هو من المتشابه ، كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض ما استدل به الجهمية متشابها ، فيقال : الذى فى القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله إما المتشابه وإما الكتاب كله كما تقدم ، ونفى علم تأويله ليس نفى علم معناه كما قدمناه فى القيامة

وأمور القيامة ، وهذا الوجه قوى إن ثبت حديث ابن إسحاق فى وفد نجران أنهم احتجوا على النبى ﷺ بقوله إنا ونحن ونحو ذلك ، ويؤيده أيضا أنه قد ثبت أن فى القرآن متشابها وهو ما يحتمل معنيين ، وفى مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك فى مسائل المعاد وأولى ، فان نفى المتشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفى المتشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا .

وإنما نكتة الجواب هو ما قدمناه أولا أن نفى علم التأويل ليس نفيا لعلم المعنى ونزيده تقريراً أن الله سبحانه يقول (ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون ، قرآنا عربيا غير ذى عوج) وقال تعالى (الر . تلك آيات الكتاب المبين . إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) فأخبر أنه أنزله ليعقلوه وأنه طلب تذكرهم . وقال أيضا (وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون) فحض على تدبره وفقهه وعقله والتذكر به والتفكر فيه ولم يستثن من ذلك شيئا ، بل نصوص

متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) وقوله (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله ، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يتدبر لما تدبر .

وقال علي عليه السلام لما قيل له : هل ترك عندكم رسول الله ﷺ شيئا ؟ فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهما يؤتيه الله عبدا في كتابه وما في هذه الصحيفة . فأخبر أن الفهم فيه مختلف في الأمة ، والفهم أخص من العلم والحكم قال الله تعالى (ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما) وقال النبي ﷺ « رب مبلغ أوعى من سامع » وقال « بلغوا عني ولو آية » .

وأيضا فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها ، وفسروها بما يوافق دلالتها ، ورووا عن النبي

ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن ، وأئمة الصحابة فى هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله بن مسعود الذى كان يقول : لو أعلم أعلمَ بكتاب الله منى تبلغه آباط الابل لأتيته . وعبد الله بن عباس الذى دعا له النبى ﷺ وهو حبر الأمة وترجمان القرآن كانا هما وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ورواية لها عن النبى ﷺ . ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا . وما فى التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين ، بل وتالثهما فى عامة التابعين من جنسهم أو قريب منهم جلالة أصحاب زيد بن ثابت ، لكن أصحابه مع جلالتهم ليسوا مختصين به بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس . ولو كان معانى هذه الآيات منفيا أو مسكوتا عنه لم يكن وبانيو الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاما فيه .

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبى ﷺ أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة ، ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية .

قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا عثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ،قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل ، وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى ، فقال : الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة ، وكذلك ربيعة قبله . وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول فليس في أهل السنة من ينكره . وقد بين أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم ، ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها ، لا يقال كيف استوى .ولم يقل مالك الكيف معدوم ، وإنما قال الكيف مجهول . وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة غير أن أكثرهم يقولون لا تخطر كيفيته ببال ولا تجرى

ماهتيه فى مقال ، ومنهم من يقول ليس له كيفية ولا ماهية .

فان قيل : معنى قوله الاستواء معلوم ، أن ورود هذا اللفظ فى القرآن معلوم كما قاله بعض أصحابنا الذين يحملون معرفة معانيها من التأويل الذى استأثر الله بعلمه.

قيل: هذا ضعيف فان هذا من باب تحصيل الحاصل فان السائل قد علم أن هذا موجود فى القرآن وقد تلا الآية . وأيضا فلم يقل ذكر الاستواء فى القرآن ولا إخبار الله بالاستواء ، وإنما قال الاستواء معلوم . فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم،لم يخبر عن الجملة .وأيضا فانه قال والكيف مجهول ،ولو أراد ذلك لقال معنى الاستواء مجهول ، أو تفسير الاستواء مجهول ، أو بيان الاستواء غير معلوم ، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء .وهذا شأن جميع ماوصف الله به نفسه، لو قال فى قوله(إننى معكما أسمع وأرى) كيف يسمع وكيف يرى ؟ لقلنا السمع والرؤيا معلوم والكيف مجهول ، ولو

قال ستكيف كلم موسى تكليما ، قلنا التكليم معلوم والكيف غير معلوم .

وأيضا فان من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة يقرون بأن الله فوق العرش حقيقة وأن ذاته فوق ذات العرش ، لا ينكرون معنى الاستواء ولا يرون هذا من المتشابه الذى لا يعلم معناه بالكلية .

ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة . قال بعضهم : ارتفع على العرش ، علا على العرش . وقال بعضهم عبارات أخرى ، وهذه ثابتة عن السلف قد ذكر البخارى فى صحيحه بعضها فى آخر فى كتاب الرد على الجهمية .

وأما التأويلات المحرفة مثل استولى وغير ذلك فهى من التأويلات المبتدعة لما ظهرت الجهمية . وأيضا قد ثبت أن اتباع المتشابه ليس فى خصوص الصفات بل فى صحيح البخارى أن النبى ﷺ قال لعائشة « ياعائشة إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذريهم »

وهذا عام. وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا، فانه بلغه أنه يسأل عن متشابه القرآن حتى راد عمر فسأل عمر عن الذاريات ذروا، فقال ما اسمك؟ قال عبد الله صبيغ، فقال وأنا عبد الله عمر، وضربه الضرب الشديد. وكان ابن عباس اذا أتى عليه رجل فى مسألة من هذا الجنس يقول ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ وهذا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام، كما قال النبى عليه الصلاة والسلام « إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه » وكما قال تعالى (فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة) فعاقبوهم على هذا القصد الفاسد، كالذى يعارض بين آيات القرآن، وقد نهى النبى ﷺ عن ذلك وقال: لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض فان ذلك يوقع الشك فى قلوبهم. ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذى لا يعلمه إلا الله، فكان مقصودهم مذموماً ومطلوبهم متعذراً مثل أغلوطات المسائل التى نهى رسول الله ﷺ عنها.

ومما يبين الفرق بين المعنى والتأويل أن صبيغا سأل عمر عن الذاريات وليست من الصفات وقد تكلم الصحابة فى تفسيرها مثل على بن أبى طالب مع ابن الكواء لما سأله عنها كره سؤاله لما رآه من قصد لكن على كانت رعيته ملتوية عليه لم يكن مطاعا فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه . والذاريات والحاملات والجاريات والمقسمات فيها اشتباه ، لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة ويحتمل غير ذلك ، إذ ليس فى اللفظ ذكر الموصوف . والتأويل الذى لايعلمه إلا الله هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب ، وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر ، وكذلك فى الجاريات والمقسمات فهذا لايعلمه إلا الله . وكذلك فى قوله إنا ونحن ونحوهما من أسماء الله التى فيها معنى الجمع كما اتبعه النصارى ، فان معناه معلوم وهو الله سبحانه ، لكن اسم الجمع يدل على تعدد المعانى بمنزلة الأسماء المتعددة مثل العليم والقدير والسميع والبصير ، فان المسمى واحد ومعانى

الأسماء متعددة ، فهكذا الاسم الذى لفظه الجمع .

وأما التأويل الذى اختص الله به حقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك: والكيف مجهول . فاذا قالوا ماحقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره ، قيل هذا هو التأويل الذى لايعلمه إلا الله .

وما أحسن مايعاد التأويل إلى القرآن كله . فان قيل : فقد قال النبى ﷺ لابن عباس «اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل » قيل : أما تأويل الأمر والنهى فذاك يعلمه واللام هنا للتأويل المعهود،لم يقل تأويل كل القرآن فالتأويل المنفى هو تأويل الأخبار التى لايعلم حقيقة مخبرها إلا الله ، والتأويل المعلوم هو الأمر الذى يعلم العباد تأويله، وهذا كقوله (هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتى تأويله) وقوله (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) فان المراد تأويل الخبر الذى فيه عن المستقبل ؛ فانه هو الذى ينتظر ويأتى ولما يأتهم . وأما تأويل الأمر والنهى فذاك فى الأمر . وتأويل الخبر عن الله وعمن مضى إن أدخل فى التأويل لا ينتظر . والله سبحانه أعلم وبه التوفيق ؟

الفهرس

ص

٣ تقسيم القلوب إلى ثلاثة أقسام : قاسية وذات مرض ومؤمنة مخبتة

٥ بيان معنى المحكم والمنسوخ

٨ الفرق بين التأويل والتفسير

٨ طلب اليهود من أوائل السور تأويل بقاء هذه الأمة

٩ تأويل النصارى « إنا ونحن » على أن الآلهة ثلاثة والرد عليهم

١٠ الكلام نوعان : إنشاء وإخبار ، وبيان تأويلهما

١٤ معنى قوله تعالى (وما يعلم تأويله)

١٦ التأويل فى القرآن

٢١ بيان خطأ مدعى التأويل

٢٢ التأويل عند المتأخرين

٢٣ التأويل عند السلف

٢٦ التأويل فى اللغة

obeikandl.com

ص
٢٧ « فصل » في إدخال أسماء الله وصفاته في المتشابه
٣١ اتفاق أهل السنة على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم
٣٢ الدليل على أن أسماء الله وصفاته ليست من المتشابه الذي لا يعلم معناه
٣٥ الرد على من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض
٤٢ أصل ذلك أنهم أتوا بألفاظ مجملة ليست في الكتاب ولا في السنة
٤٣ تناقض كل من خرج عن الكتاب والسنة
٤٥ نفي علم التأويل ليس نفيا لعلم المعنى
٤٦ كلام السلف وتفسيرهم لجميع نصوص القرآن
٤٧ تعليم الصحابة من النبي ﷺ التفسير مع التلاوة
٤٨ سؤال مالك عن الاستواء والجواب عنه
٥١ قصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب
٥٢ الفرق بين المعنى والتأويل
٥٣ إعادة التأويل إلى القرآن كله